نموذج مقترح لبناء ودعم القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي

المهدى مفتاح السريتي • وسرور بشير الطويل•

ملخص

تعد التنافسية من الموضوعات المهمة لجميع دول العالم ولاسيما في ظل التطورات الاقتصادية العالمية المتمثلة بشكل خاص باتساع نشاط العولمة الاقتصادية الذي أسفر عن ربط العالم بشبكة واسعة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما جعل من الصعب على أي دولة في العالم أن تبقى بمعزل عن هذه المنظومة العالمية وأجبرت معظم دول العالم على الدخول فيها، فضلا عن ذلك أن المنافسة توفر البيئة الملائمة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد، واستخدامها بالشكل الأمثل، وتشجع الإبداع، والابتكار، وفتح أسواق جديدة لتصريف المنتجات المحلية، وتنعكس إيجابا في تحسين مستوى المعيشة وتحقيق أكبر قدر من المنافع الاقتصادية.

من هذا المنطلق جاءت الدراسة لتقديم نموذج لدعم وبناء القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي من خلال تكامل مجموعة من الأساليب تمثل في ترابطها مصدر بناء القدرة التنافسية. وقد تم اختبار صلاحية هذا النموذج من خلال اتباع أسلوب المقابلة الشخصية – مع عينة من الأكاديميين بكلية الاقتصاد مصراتة– التي تم من خلالها دعم النموذج المقترح وصلاحيته للتطبيق في البيئة الليبية، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:

1- ينبغي المشاركة في صياغة استراتيجيات واضحة ومفيدة للجميع والابتعاد عن الإنجازات الفردية .

2- الاستقرار الأمني ورأس المال الفكري ووجود قاعدة إنتاجية كفؤة من العناصر التي تزيد من القدرة التنافسية للدولة.

3- تبني منظور عربي إسلامي للتنمية، يقوم على أساس تشجيع الاندماج وتكوين التحالفات بين هذه الدول وسيادة القيم الأخلاقية وارتفاع الشعور بالانتماء للوطن له آثار إيجابية في مجال الأعمال.

الكلمات الدالة: القدرة التنافسية، نموذج التنافسية، البيئة، التعلم والنمو، العمليات الداخلية، التدفقات المالية.

1- مقدمة

تشهد البيئة العالمية مرحلة تحولات جذرية فرضت على الدول إعادة ترتيب سياساتها واقتصاداتها، حيث انتقلت من مرحلة الدول الفردية إلى مرحلة العولمة، وصاحَب ذلك تعدد وتطور وتقارب الأسواق، وفي هذا الصدد فإن التكيف مع هذه التحولات أصبح أمراً صعباً يزداد حدة فيما يتعلق باقتصاديات الدول النامية.

إن محاولة الوصول إلى السوق العالمية أصبح أمراً واقعياً، تلاشى معه الفصل بين السوق المحلية والسوق الدولية على حد سواء، ومن هنا تكمن أهمية التنافسية في تعظيم الاستفادة ما أمكن من الميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته، ويشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة، أكثر قدرة للاستفادة من مفهوم التنافسية مقارنة بالدول الكبرى، حيث تعطي التنافسية شركات الدول الصغيرة فرصة الخروج من محدودية السوق الصغير إلى رحابة السوق العالمي، إلا أنها أصبحت في الوقت نفسه مجبرة على مواجهة هذا النظام بصفته إحدى تحديات هذا القرن (economic (world forum, 1999, p2).

وقد ترتب على ذلك أن أصبحت دول العالم تمثّل سوقاً واحدة يتأثر بمتغيراتها المنتجون والمستهلكون على حد سواء، مما زاد

• كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، ليبيا، ايميل: almahdi1974@eps.misuratau.edu.ly.

من حدة هذه المنافسة بين المؤسسات والدول، وهنا نلاحظ أن المنافسة لا تقتصر على السوق المحلي فقط ،بل امتدت أيضاً إلى السوق الأجنبية التي تعمل في المجال نفسه، ولذا أصبح لزاماً على الدولة أن توفر جميع المعلومات الملائمة عن الجوانب الداخلية، ومدى إمكانية تسخيرها للوصول إلى مركز تنافسي مقارنة بالدول الأخرى، كما لم يعد ذلك قاصراً على البيئة المحلية للمؤسسات أو المنطقة الجغرافية التي تنتمي لها، وإنما تجاوزها إلى المستوى الدولي، حيث أصبح العالم سوقاً واحدة يؤثر بمتغيراته على جميع المؤسسات والدول، ويتأثر بما تقدمه كل مؤسسة بقدر حصتها فيه، وهنا يكمن القول بأن القرارات الاستراتيجية العالمية تعتمد على مجموعة من العناصر؛ أهمها: سوق عام مشترك والمنتجات واستراتيجيات السوق (Brace, p18).

من هذا المنطلق جاء هذا البحث ؛ليبين أهمية التركيز على بناء ودعم القدرات التنافسية للاقتصاد الليبي، وضرورة استناد ذلك إلى مجموعة من الأسس والأساليب العلمية المرتبطة بما يتم القيام به في الدول المتقدمة ذات القدرات التنافسية العالية، ويكتسب هذا البحث أهميته على المستوى الأكاديمي، في كونه يمثل مدخلاً لبناء نموذج للأساليب والمؤشرات التنافسية التي ستكون منطلقاً لبناء ودعم القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي في ظل المتغيرات التي أفرزتها البيئة التنافسية الجديدة.

2- أهداف البحث

يتمثل الهدف العام للبحث في بناء نموذج لدعم وبناء القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي من خلال تكامل مجموعة من الأساليب ،تمثل في ترابطها مصدر بناء القدرة التنافسية، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الآتي:

- عرض مفهوم القدرة التنافسية وأهميتها.
- التعرف على دور الدولة في تنمية القدرة التنافسية للمؤسسات.
- تقديم نموذج لبناء القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي الذى من شأنه أن يحقق أفضل النتائج مقارنة بالدول المنافسة.

3- أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من أهمية الموضوع الذى يعالجه، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها وبشكل عام يمكن توضيح أهمية البحث في الآتي:

- اعتماد أساليب الإدارة الحديثة لزيادة القدرة التنافسية كآلية لنجاح وتفوق الدولة وجعلها في مصاف الدول التي تتمتع بقدرات تنافسية جيدة.
- استفادة الباحثين والمهتمين في الدولة بمؤسساتها العامة والخاصة من النتائج التي سيتوصل لها البحث وما يترتب عليه من آثار إيجابية على صعيد هذه المؤسسات والدولة ككل.
- تعتبر نتائج الدراسة وتوصياتها إسهاماً فكرياً وبحثياً تضاف للباحثين في المجالات الاقتصادية والتنموية.

4- منهج البحث

تمت صياغة منهج البحث استناداً إلى عنصرين أساسين؛ هما: مدخل البحث، وأدواته، حيث تم اعتماد المنهج المعياري أو الاستنباطي من خلال الأهداف التي يسعى لتحقيقها والمتمثلة في ما يجب أن يكون عليه نموذج بناء ودعم القدرة التنافسية متضمنا في الوقت ذاته الأساليب الأساسية التي يحتويها هذا النموذج بمراحله الأربعة (البيئة، الأساليب الداعمة، العمليات الداخلية، التدفقات المالية)، أما فيما يتعلق بأدوات البحث فقد قسم إلى مجموعتين، تضمنت المجموعة الأولى أدوات البناء النظري اللازمة لاستخلاص واستنباط نموذج البحث انطلاقاً من تحليل القدرة التنافسية وأهميتها وأساليب بنائها، في حين تناولت المجموعة الثانية أدوات جمع البيانات من خلال اعتماد المقابلة المركزة مع عينة مختارة من مجتمع البحث المتمثل في الأكاديميين في قسم الاقتصاد في الجامعات الليبية؛ لكي يتسنى للباحثين الحرية في طرح الأسئلة المتعلقة باختبار صلاحية النموذج المقترح، ولقد تم تحليل البيانات المتحصل عليها من المقابلات الشخصية عن طريق استخدام أسلوب تحليل المحتوى من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف البحث.

5- مفهوم القدرة التنافسية

من المعلوم أن مفهوم التنافسية يعني استعمال الموارد المتاحة للمؤسسة أو القطاع أو البلد الواحد أمثل استغلال بالنظر لما يجب أن تكون عليه القوة التنافسية وطريقة استخدام الموارد في مواجهة المنافسين، وتتجلى في تحسين الإنتاجية بشكل يسمح بالحصول على نصيب من السوق يضمن نمواً مستمراً على المدى الطويل، وتتمثل القدرة التنافسية في الكيفية التي تتمكن بها الدولة من استخدام التدابير والإجراءات المختلفة التي تسمح لها بالتميز عن منافسيها ومن ثم التفوق عليهم، وهو ما ينعكس إيجاباً على تحسين مستوى معيشة أفراد الدولة وهذا لا يتحقق إلا من خلال تحقيق تنمية مستدامة للاقتصاد الوطني (أحمد، 2011، ص 24-25).

لقد تناول العديد من الباحثين تعريف القدرة التنافسية اعتماداً على وجهة نظر كلٍ منهم وفلسفته واتجاهاته، وما يهمنا في هذا الإطار هو تناول هذا المفهوم على مستوى الدولة، ومن ثم نجد أن القدرة التنافسية حسب رأى (Siggel, 2007): وجود عدد كبير من الشركات والصناعات القادرة على المنافسة دولياً، وأشار (Stancu,2006) بأنها: معدل نمو السوق وزيادة التنافسية (المحلية والإقليمية والوطنية والعالمية).

كما ذكرت (زيني وشيشة، 2010): من زاوية اقتصاد المعرفة بأنها تدفق البحوث العلمية والتطورات التكنولوجية ووفرة فرص التطبيق في مجالات الأعمال المختلفة.

وعرفها المجلس الأوروبي: بأنها قدرة الدولة على التحسين الدائم لمستوى المعيشة لمواطنيها وتزيد مستوى تشغيل عالٍ وتماسك اجتماعي، وتغطي مجالاً واسعاً وتخص كل السياسة الاقتصادي (Debonneuil, 2003, p13). أما تقرير التنافسية العالمية لسنة (1998) فقد عرفها: قدرة البلد على تحقيق معدل مرتفع ومستديم لنمو حصة الفرد من الناتج المحلي الحقيقي، مع مراعاة الدخل في البداية، والسياسات المناسبة والمؤسسات، وغيرها من السمات الاقتصادية، واستخدام مؤشر القدرة التنافسية يرتبط ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي في الأجلين المتوسط والبعيد، من أجل تحديد مرتبة الدولة في مجال التنافسية (الصادق، 1999)، وعرفتها الاسكوا بكونها: قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات تحت شروط حرية السوق ومواجهة تنوع الأذواق سواء في الأسواق المحلية أو الدولية، بحيث يتولد في الوقت ذاته توسعا حقيقيا في دخول الأفراد (العيسوي، 2000).

وتأسيسا على ما سبق يمكن صياغة مفهوم شامل للقدرة التنافسية يقوم على أساس تفوق الدولة في توفير منتجات وخدمات بمستوى يفوق ما يقدمه المنافسون الآخرون وذلك من خلال اعتماد أساليب استراتيجية.

6- أهمية القدرة التنافسية

لقد فرضت التطورات الهائلة المتعلقة بكونية العالم والاندماج في اقتصاد عالمي صعوبات وعراقيل تواجهها الدول، وخاصة في ميادين التصدير وتدفق رؤوس الأموال، وأصبح لزاما على هذه الدول تبنى سياسات إصلاحية واعتماد أساليب علمية ترمى إلى إعادة هيكلة اقتصادياتها في مواجهة هذه التطورات، وهنا تنبع أهمية القدرة التنافسية من كونها تعمل على تهيئة البيئة المواتية والداعمة لاقتصاد الدول من خلال الآتي (أحمد،2011، ص31):

- توفير البيئة التنافسية المواتية لتحقيق كفاءة الموارد واستخدامها وتشجيع الإبداع والابتكار، مما يؤدي إلى تحسين وتعزيز الإنتاجية والارتقاء بمستوى نوعية الإنتاج.
- تحسين مستوى معيشة المستهلكين عن طريق خفض التكاليف والأسعار بالإضافة إلى تسهيل العقبات التي تواجه الكفاءة الإنتاجية كعقبة ضيق السوق المحلي التي تحول دون الاستفادة من وفورات الحجم الكبير.
- تسمح بالتوقع في الأسواق العالمية، في مختلف المجالات؛ لأن ضيق السوق المحلية أصبح عاملا من العوامل التي تدفع للبحث عن أسواق خارجية، وهنا يمكن القول إن سعة السوق تتحدد بمساحة البلد وبعدد سكانه وقدراته الشرائية هذا من ناحية، إلا أنها تتحدد من -ناحية أخرى- بعدد المتنافسين داخل السوق.

7- مستويات القدرة التنافسية

نظراً لاختلاف مفهوم القدرة التنافسية بتعدد مستوياتها من المؤسسة إلى القطاع ثم الدولة والإقليم، إلا أن العلاقة ما بين

هذه المستويات تكاملية يؤدى التفوق والتميز في أحدها إلى الآخر، فلا يكمن تحقيق قدرة تنافسية في قطاع دون تحقيق ذلك على مستوى المؤسسات، وبوجه عام يمكن تقسيم القدرة التنافسية إلى ثلاثة مستويات وذلك على النحو التالي (العيسوي، 2000، ص99):

- مستوى المؤسسات: يتمثل هذا المستوى في ما تتخذه المؤسسة من إجراءات إدارية وتنظيمية ومالية وتكنولوجية تساعدها على الارتقاء بتصميم منتجاتها وتحسين جودتها وتخفيض كلفتها من الصمود في وجه المنافسين ومن ثم تحقيق قدرة تنافسية.

- مستوى الدولة: إن أداء المؤسسات يتحدد بطبيعة البيئة التي تعمل فيها وتتحدد بدورها في ظروفها الطبيعية (وفرة أو ندرة عوامل معينة، موقع جغرافي، حجم السكان) أو خاص يتعلق بنوعية السياسات والتشريعات الاقتصادية والاجتماعية التي تصنعها الدولة.

- المستوى الإقليمي: لتعزيز القدرة التنافسية للدولة تعمل على تكوين التجمعات الإقليمية وفتح الأسواق أمام المنافسة الخارجية، وتقوم بالدخول في ترتيبات اقتصادية ثنائية أو جماعية تؤمن إطاراً إقليمياً مشتركا لعمل المؤسسات الاقتصادية في هذه الدول.

8- أساليب قياس القدرة التنافسية

لا يزال الاقتصاد العالمي يشق طريقه بصعوبة للعودة إلى مسار نمو قوي ومطرد، ومن المتوقع أن معدل الناتج العالمي الذي بلغ (2.2 %) عام 2012 أن يزيد في هذا العام 2013، وكما حدث في السنوات السابقة يتوقع أن تسجل البلدان المتقدمة أضعف أداء، حيث تبلغ نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي قرابة (1%) وأن يبلغ معدل النمو في البلدان النامية التي تمر بمرحلة انتقالية في اقتصادها (5%) و (3%)على التوالي (تقرير التجارة والتنمية، 2012، ص3-4).

إن وتيرة النمو الاقتصادي للدولة الليبية وجودته ظلاً متأخرين عن ركب الاقتصادات النامية طوال عقود عدة كما فشلا في معالجة مظاهر عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وإتاحة وظائف منتجة بأجور مجزية تحقق طموحات المواطنين عبر المنطقة، وتحقق زيادة كبيرة ودائمة في معدلات النمو.

وفي تحليل القدرة التنافسية حسب (تقرير التنافسية العالمية 2013-2014) نجد أن تصنيف ليبيا ضعيف،(108) من إجمالي (148) دولة، وجاءت متأخرة عن معظم الدول العربية، وفي دراسات أخرى يأتي تصنيف ليبيا ضعيفا فيما يتعلق بالإطار القانوني، وكفاءة سوق العمل وبيئة العمل، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (1) لترتيب ليبيا وبعض الدول العربية التي دخلت في تقرير القدرة التنافسية العالمي:

الجدول رقم (1) يوضح ترتيب ليبيا في تقرير القدرة التنافسية العالمي

الدولة	الترتيب
قطر	13
الامارات	19
السعودية	20
عمان	33
البحرين	43
المغرب	77
تونس	83
الجزائر	100
لبنان	103
ليبيا	108
مصر	118

من هذا المنطلق تم التعرف على أهم الأساليب التي تم الاعتماد عليها في تقارير التنافسية العالمية وأهم المؤشرات المتبعة لقياس القدرة التنافسية، والهدف من ذلك جمع العناصر الأساسية المستخدمة في المقارنة بين بيئات العمل المختلفة وتلخيص ذلك على شكل نموذج نأمل أن يساعد على بناء ودعم القدرات التنافسية للاقتصاد الليبي، وانتقاله إلى وضع يوازي الدول المتقدمة في السنوات المقبلة، ويمكن توضيح هذا النموذج من خلال الشكل رقم (1)، والذي من خلاله يمكن توضيح كل مرحل النموذج على النحو التالي:

- **المرحلة الأولى: البيئة:**

ينبغي على الدولة مواكبة التغيرات البيئية التي تتفاعل معها لمحاولة الاستفادة منها في زيادة القدرة التنافسية، وفي هذا الإطار يمكن عرض أهم الأساليب على النحو التالي:

- **الاستقرار الأمني:** أصبح عنصر الانفلات الأمني بعد الثورة أكبر عائق يحول دون تطور المؤسسات ويحد من تنافسيتها، ويعتبر من أهم الأسباب التي تساعد على نقل الدولة إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي إذا ما تمت السيطرة عليه بحيث يساعد ذلك في جذب الاستثمارات، ودفع عمليات التنمية بما يحقق تحسين مستويات المعيشة للأفراد.

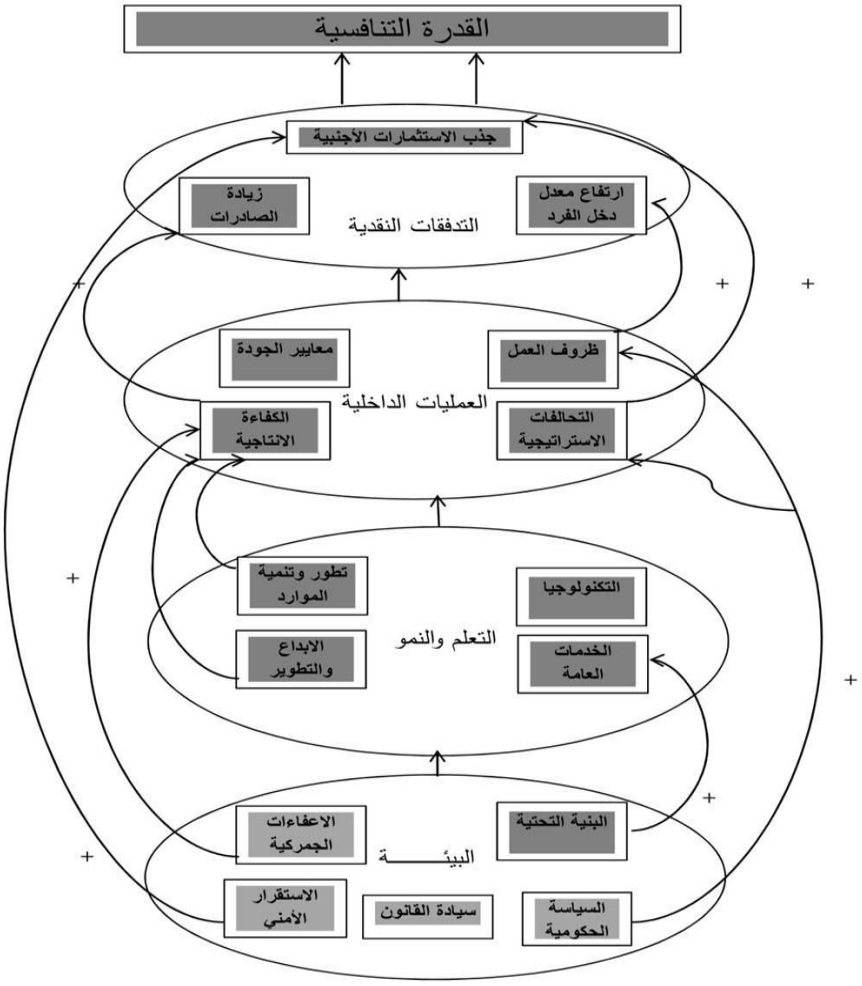

سلسلة بناء القدرة التنافسية

*اعداد الباحثين.

- **سيادة القانون:** من خلال العمل بجميع القوانين المنصوص عليها في الدولة، وإعادة النظر في النظم (التشريعات والقوانين والإجراءات) ذات الصلة؛ لتلائم المتغيرات الاقتصادية العالمية، بما يضمن حصول الشركات والمؤسسات على حقوقها في معاملاتها المالية والدولية وعدم ضياع أو انتقاص تلك الحقوق كنتيجة لقصور هذه النظم عن مجاراة التطورات العالمية.

- ويجب أن يحدث تقارب في مختلف مجالات الدولة ومختلف التشريعات، كالتشريع الجمركي وقانون الشركات، وقانون البنوك والخدمات المصرفية والمعايير الفنية، وأيضا إعادة هيكلية وتحسين الأنشطة المحاسبية والإشرافية والتنظيمية بالدرجة التي تلبي احتياجات البيئة المتطورة (المحمود، 2003، ص12).

- **البنية التحتية:** تتمثل في المواد الأساسية والهياكل التنظيمية والمباني والطرق والمطارات والموانئ والتجهيزات الكهربائية اللازمة للقيام بأي عمل داخل الدولة (www.askoxford.com)، وتشمل المؤسسات الأساسية والتجهيزات سواء كانت ملموسة كالطرق والموانئ وسكك الحديد وتمديدات المياه أو غير ملموسة كالمعلومات وبرامج التنمية والتوعية وغيرها؛ لأن كل ذلك ضمن شبكة أساسية لتحقيق البنية التحتية وبالتالي تشجيع المنافسة.

- **الإعفاءات الجمركية:** وهي التي تمنح لسلع معينة أو جهة بعينها لغرض محدد لتحقيق أهداف الدولة (اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية) على المستوى الكلي أو الجزئي، كالذي تتبعه دول مجلس التعاون الخليجي لزيادة الانفتاح على بلدانها وكحافز من حوافز التصنيع بحيث يتناول الآلات والمعدات والمواد الأولية الداخلة في التصنيع (السعدون، 1997، ص154-155).

- **السياسة الحكومية:** للدولة دور داعم وكبير للتنافسية من خلال تحكمها بالخصائص الداخلية، وهذا ما وضحه (مايكل بورتر) عن المزايا التنافسية للأمم وذلك عن طريق مجموعة من المحددات التي تساعد المؤسسات من الزيادة في قدرتها التنافسية التي تؤثر فيها الدولة بطريقة مباشرة، من خلال الإعانات والسياسات اتجاه أسواق رأس المال أو من خلال التأثير على شروط الطلب المحلي من خلال حجم المشتريات الحكومية والتغير فيها، أو من خلال قوانين حماية المستهلك، من ثم تساعد هذه السياسة في مقدرة الدولة على العمل بطريقة أفضل (نويرة، 2003، ص8).

– **المرحلة الثانية: التعلم والنمو:**

- تمثل مجموعة الأساليب التي تعتبر مكملة لأساليب المرحلة الأولى ولا يمكن أن تنفصل عنها كون كل مرحلة من هذه الأساليب جزء من المرحة السابقة وجزء من المرحلة اللاحقة، وتتكون هذه المرحلة من:

- **الخدمات العامة:** وهي النشاط الذي يجب أن تكفله وتنظمه الدولة لتحقيق التضامن بين مختلف المجالات، وأنه لا يمكن تحقيقه على أكمل وجه إلا عن طريق تدخل السلطة العامة (عمرو، 2004، ص128).

وعلى هذا يجب على الدولة توفير الحد الجيد من هذه الخدمات للمواطن؛ لضمان تحقيق مستوى معيشي جيد وتتمثل هذه الخدمات في مجالات كثيرة أهمها:

- **التعليم:** بحيث يتوفر لجميع طبقات المجتمع ،وبطريقة حديثة تضمن استفادة المواطن منها والعمل على تطويرها بصفه مستمرة؛ ليواكب التطورات الموجودة في الدول المتقدمة.
- **الصحة:** هي أحد الأساليب الرئيسية لرضا الأفراد عن الأداء الحكومي بما يوفره لهم من تأمين صحي ورعاية أسرية؛ بحيث تكون دافعاً مهماً لأداء جيد داخل المؤسسات مما يزيد في عجلة التقدم الصناعي.
- **المدن الذكية:** أول استخدام لهذا المصطلح كان عام (1994) في المؤتمر الأوروبي للمدينة الرقمية، وكانت أول مدينة هي امستردام، وكشف (نتالي لوبوشيا) رئيس برنامج المدن الذكية عن مفهوم المدن الذكية وتبني استخدام التقنيات وحلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقها بشكل محدد من قطاع الخدمات (الكهرباء) (الماء) (توزيع الغاز) وقطاع المواصلات (النقل المترابط والمواصلات العامة) لتسهيل الحياة للمواطن بأفضل طريقة ممكنة

(www.arabian.business.com) ومن خلال هذه الخدمات العامة التي يتم تقديمها بصورة مميزة للفرد يتم تصنيف الدولة بقدرة تنافسية عالية بجذب الاستثمارات الخارجية مما يزيد من مستوى النمو الاقتصادي.

- **تنمية وتطوير الموارد البشرية:** تعتبر الموارد البشرية الركيزة والدعامة الأساسية والمحورية لدعم القدرة التنافسية لجميع المؤسسات من جميع القطاعات؛ نظراً لأن الإنسان هو الأداة الأساسية للتغير والتطوير؛ لأنه يتمتع بالقدرة على الابتكار واتخاذ القرارات وتتأثر مدى سلامة قراراته بالظروف الاجتماعية والثقافية والدينية، ودرجة استخدامه للتكنولوجيا المتطورة والمعلومات المتاحة بكفاءة وفعالية، وأدى ذلك إلى تعاظم الاهتمام بتطوير نظم وأساليب تأهيل الموارد البشرية وتطويرها من خلال تطوير التعليم وأساليبه، مما قد يحتاج للاستمرار في التدريب لاستيعاب التكنولوجيا المتطورة (المحمود ورزق، 2003، ص30).

- **التكنولوجيا:** هي تركيبة من التجهيزات والوسائل والمعارف التطبيقية في الصناعة، وهذه المعارف منها ما هو مرتبط برأسمال بشري وهي معارف منظمة لتقنيات مجمعة لدى الأفراد تسمح لهم بتوجيه الآلة وتنظيم الإنتاج، وهي نتيجة تراكم سنوات من التجارب الإيجابية لدى عدد معين من الأفراد، وتستعمل في إنتاج سلع وخدمات جديدة (بن نذير، 2002، ص4). وهذه التغييرات الجذرية هي التي تؤدي إلى تغييرات عميقة في الإنتاجية، وتزيد النمو الاقتصادي وتنشئ الأعمال في قطاعات صناعية وخدمية، وتحسن الرفاهية الاجتماعية.

- **الإبداع والابتكار والتطوير:** لقد تزايدت أهمية أنشطة البحث العلمي والتطوير نتيجة لما أحدثته هذه الأنشطة من تقدم اقتصادي في الدول الصناعية، حيث كانت مراكز البحث والتطوير ملحقة بمواقع الإنتاج ومع تصاعد حدة المنافسة الدولية على الأسواق أصبحت الحاجة إلى البحث والإبداع والتطوير كأحد أهم مرتكزات القدرة التنافسية (الجوزي، 2011، ص278-280).

ونلاحظ في الدول العربية_ وفي ليبيا على وجه الخصوص_ أن البحث العلمي لايزال في خطواته الأولى، وضعف الارتباط بين مؤسسات البحث العلمي والتطوير مع القطاعات الإنتاجية، ويهدف الابتكار إلى دعم القدرات الفنية للمؤسسة بشكل مستمر لغرض مواجهة مختلف الاضطرابات المحتملة والتي من شأنها التأثير سلباً على قدراتها التنافسية.

- **المرحلة الثالثة: العمليات الداخلية:**

عند الوصول لهذه المرحلة تكون الدولة قد وضعت أساساً صلباً لبناء قدرة تنافسية عالية تمكنها من التميز بين الدول الأخرى، وتشمل هذه المرحلة الأساليب الآتية:

- **التحالف الاستراتيجي:** هو اتفاق بين مجموعة دول، ويخص جانباً من الجوانب كالبحوث المتعلقة بتطوير التكنولوجيا أو الاستخدام المشترك للتسهيلات في مجالات الإنتاج أو تجميع منتجات مشتركة أو التسويق، وفي ظل هذه التحالفات يتم احتفاظ كل طرف من الأطراف بخصوصياته التي تجعله يتميز عن غيره من الحلفاء، يتم بموجب هذه التحالفات تحسين القدرات التنافسية لها في مجال العمل بتفادي أوجه القصور التي يتميز عملها بشكل منفرد، وهذا إما يسمح لها بزيادة فعاليتها بشكل يسمح بتخفيض التكاليف الإنتاجية أو زيادة حصتها داخل السوق التي تعمل فيها، مع العلم أن التحالف يقتضي تقييماً دورياً لتفادي الأخطاء ومن أجل تحسين الأداء (أحمد، 2011، ص125-126).

- **الجودة:** تعد من أهم المتغيرات التي تسعى المنظمات لتحقيقها، وذلك لضمان رضا عملائها وولائهم، وتعزيز المركز التنافسي وضمان البقاء والاستمرار في الأسواق المحلية والعالمية، ويعد الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة على مستوى المنظمة والدولة ككل سبيلاً رئيسياً للتأهل التنافسي؛ وذلك لزيادة حدة المنافسة بين المنظمات التي تركز على تقديم أفضل المنتجات بسعر أقل ما يمكن، وانتقال بين التنافس من الصعيد المحلي إلى الصعيد العالمي، مما جعل الجودة الشاملة في سلم أولويات أي منظمة أو دولة، وإذا نجحت المنظمة أو الدولة في تصميم وإدارة برنامج الجودة الشاملة فإن هذا سيشكل قاعدة قوية تقيم عليها نظام الجودة،

وهذا بدوره يؤهلها للتوافق على مواصفات (الأيزو) المستهدفة أولاً من تم الوصول إلى موقع تنافسي متقدم بين الدول ثانياً (عنتر، 2002، ص 175-187).

- **الكفاءة الإنتاجية:** تعتبر إدارة الإنتاج للمنظمات نشاطاً يرتكز عمله أساساً على التعامل مع المشاكل اليومية الفنية ومراقبته بالعمليات الإنتاجية، واليوم أصبحت منظمات الأعمال أكثر اهتماما باستراتيجية العمليات الإنتاجية والتخطيط الاستراتيجي باعتبارها عمليات أساسية لنجاح المنظمة في البيئة التنافسية (العامري، 2011، ص 586).

إن محور تحسين الإنتاجية هو تأدية العمل بالطريقة الصحيحة، وبكفاءة أحسن، وهذا يعتمد أساساً على السلوك الإنتاجي للأفراد الذي ينتج عن عدة عوامل تكون الشخصية المميزة للفرد، منها: عوامل شخصية تحددها البيئة، ومنها عوامل إدارية وتنظيمية يجب على المجتمع والبيئة محاولة تحسينها لإدخال تغيرات جوهرية لإنجاح العملية الإنتاجية.

- **ظروف العمل:** تعتبر بيئة أركان العمل من الجوانب والمقومات المهمة لنجاح المؤسسات التي تحظى باهتمام عالمي متزايد، على اعتبارات أن رضا العاملين في بيئة العمل ينعكس على كفاءتهم وأدائهم، وتضم بيئة العمل العديد من الجوانب والمعايير المطبقة، مثل أساليب وممارسات الإدارة والقيادة وتقييم الأداء، وبرامج التدريب والتطوير والسياسات المحفزة للنجاح، ودعم العمل الجماعي والرواتب والأجور والحوافز والمكافآت والتقدير المادي والمعنوي، والعلاقة بين الرؤساء والمرؤوسين، وأساليب غرس الانتماء الوظيفي، ووسائل الترفيه، كل هذه المعايير تسهم في سعادة ورضا الموظفين وجذب المزيد من الكفاءات والعناصر البشرية للعمل (سلامة، 2011).

- **المرحلة الرابعة: التدفقات المالية:**

في هذه المرحلة أصبح للدولة قدرة تنافسية جيدة وذلك بعد التأكد من سلامة وكفاءة جميع المراحل السابقة لهذه السلسلة التي ترتبط كل حلقاتها ببعضها، بحيث نلاحظ أن البيئة هي أولى هذه المراحل، ولكنها تبقى مؤثراً مستمراً حتى نصل إلى المرحلة الأخيرة، ولا يمكن تجاهل أي مرحلة وإنما يجب متابعتها باستمرار، وتتكون هذه المرحلة من:

- **جذب الاستثمارات الموجبة:** لدخول أي استثمار أجنبي إلى أي بلد يجب أن يكون مرهوناً بضمانات اقتصادية لسلامة المشروع وحمايته وتعظيم أرباحه في ظل الفرضية البديلة، ويتوقف على العديد من المقومات التي يجب توافرها في البلد المضيف وأهمها الموارد الطبيعية والاستقرار السياسي والأمني والقانوني والاقتصادي والنقدي والمالي المتزامن مع توافر البيانات المالية السليمة والمنتظمة، وتوفر البنية التحتية الأساسية المادية والموارد البشرية فضلا عن سعة السوق الداخلية المقرونة بالقدرة الشرائية للمواطن، ويعتبر الاستثمار العامل الرئيسي الذي يتحكم في معدل النمو الاقتصادي من ناحية، ومن كمية وكيفية هذا النمو من ناحية أخرى، أي أن معدل النمو المطلوب يتوقف على قدرة جذب التدفقات النقدية المطلوبة، وهذا يتوقف على القدرة على توفير الحوافز والمزايا والتسهيلات التي يكون لها تأثير نسبي على أصحاب رؤوس الأموال في اتخاذ قرارات الاستثمار في أي بلد، وبتبعية التأثير في حجم الاستثمارات المطلوبة من المصادر الداخلية والخارجية (عاطف، 2008، ص1-2). وتساعد الاستثمارات الداخلية في الحد من القابلية للتأثير بانكماش الائتمان، وبعدم استقرار أسعار الصرف، كما أن الديون المقومة بالعملة المحلية تسمح للسلطات النقدية بمواجهة الصدمات الخارجية أو حالات العجز التجاري المتزايد عن طريق خفض قيمة سعر الصرف الاسمي دون زيادة قيمة ذلك الدين بالعملة المحلية (مؤتمر الأمم المتحدة، 2013، ص25)، ويتضح أنه على الدولة الاهتمام بالاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية، بحيث تكون ذات فائدة تسهم في الرفع من القدرات التنافسية للدولة.
- **زيادة الصادرات:** تتمثل في عملية تدخل في مراحل النشاط التجاري للدولة وركيزة تنموية هامة بالنسبة للدول النامية، وهي عبارة عن عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية إلى الحدود الأجنبية، ووسيلة من وسائل تحقيق الرفاه الاقتصادي لأي دولة، ويستعمل لمواجهة المنافسة واقتحام

الأسواق الخارجية والتحكم في تقنياته مما يؤدي إلى ازدهار العلاقات الخارجية للدولة (غالب، 1999، ص40).

إن تطوير نشاط الصادرات سوف يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة تساعد على امتصاص البطالة، وتجنب المجتمع الكثير من المشاكل الاجتماعية، إذ تشير الدراسات التي أعدتها جامعة (ستانفورد) أن كل مليون دولار من الصادرات يخلق (270) ألف فرصة عمل في اقتصاد الدولة، وهذا يشير إلى ضرورة اهتمام الدولة بتنشيط الاقتصاد المحلي، الذي يسهم في تعجيل النمو الاقتصادي (وزارة التجارة المصرية، 2004، ص 262).

- **ارتفاع معدل دخل الفرد:** تتحقق التنافسية في الاقتصاد الوطني بالتوصل إلى معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد، ويبين تقرير التنافسية(2003) الصادر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت أن الأقطار العربية ذات الدخل المرتفع استطاعت أن تحقق مراتب مرموقة من حيث تنافسيتها الكافية، وهذا يؤهلها إلى أن تحسن من الفجوة الأكبر في تنافسيتها الجارية، ولاسيما من خلال النهوض بالإنتاجية والكفاءة، وبالمقابل نجد الأقطار العربية الأقل دخلا تعاني تدهوراً في تنافسيتها بمكوناتها الحالية والكامن (المعهد العربي للتخطيط، 2003، ص21).

9- اختبار صلاحية النموذج المقترح:

تم في هذا الجزء إجراء دراسة ميدانية للنموذج المقترح من خلال استطلاع آراء الأكاديميين بكلية الاقتصاد، وطبقاً لهذا الإطار فقد تم اعتماد أربع مراحل تمثل أساليب لبناء ودعم القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي ترتبط فيما بينهما بعلاقات السبب والنتيجة (إذا – إذن) ومن خلال الانطلاق من مبدأ "**نحن في حاجة الجميع ، ويمكن للجميع الإسهام**"، تبين تأييد المبحوثين للنموذج، ذلك لأنه يكثف الجهود ويركزها ضمن منظومة عمل واحدة من شأنها أن تؤتي أكلها على المستويين الكلي والجزئي.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أضاف المبحوثون مجموعة من القضايا حول النموذج التي ينبغي أخذها في الاعتبار، تمثل في الوقت نفسه الحوصلة النهائية لنتائج البحث وذلك على النحو التالي:

1- ينبغي صياغة استراتيجيات واضحة ومفهومة من قبل الجميع، وفي مختلف المجالات لكي يسهل تنفيذها، والابتعاد عن سياسة الإنجازات الفردية، وإنما العمل من أجل فائدة الجميع، استناداً إلى " **أن تكون الاستراتيجية عملاً يومياً لكل فرد**".

2- أكد المبحوثون على أهمية المرحلة الأولى "البيئة" وخاصة فيما يتعلق بالاستقرار الأمني، وذلك لما له من آثار على دعم القدرة التنافسية، وكونه أحد الأسس المهمة التي تساعد في عمليات البناء، وتم التأكيد أيضا على الجوانب الأخرى من بنية تحتية وسياسات حكومية لكي تكون الركيزة الصحيحة التي تعتمد عليها بقية المراحل.

3- تبنى حزمة السياسات الاقتصادية من شأنها تقوية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتشجيع التنويع الاقتصادي وهو هدف سيتطلب جهوداً طويلة ومستدامة، وينبغي أن تهدف سياسات الدولة في القطاعين الزراعي والصناعي إلى زيادة التنويع الاقتصادي والإسهام في خلق فرص العمل، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية، وأن تركز السياسات الزراعية على زيادة الإنتاج والإنتاجية عن طريق إصلاح قانون الأراضي، وتحسين الخدمات العامة، وتشجيع التجارة من خلال تحسين شبكة الطرق في المناطق الريفية، وحيث إن ليبيا لا تملك ميزة تنافسية كبيرة في الأنشطة الصناعية كبيرة الحجم لذا يتعين أن يكون التركيز الأكبر في جهود الإصلاح على تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

4- أما عند الإشارة لمحور التعلم والنمو، فقد أكد المشاركون على أهمية الاهتمام برأس المال الفكري، باعتباره أساس إنتاج المعرفة وتنميتها التي تتأتى من خلال التنمية المستمرة المرتكزة على القدرات الذهنية، واعتماد جميع الأساليب التي تؤدى إلى تعظيم الإنتاج الفكري، وفي هذا الإطار أضاف أحد المبحوثين أهمية تعزيز الثقافة الابتكارية ومالها من دور فعال في تطوير القدرة على

الابتكار، وتطوير طريقة العمل ونوعية العلاقة بين الدولة ومواطنيها على وجه الخصوص.

5- التأكيد من قبل المبحوثين على أهمية التركيز على اقتصاد المعرفة من خلال إنشاء منظمات تقوم بتسهيل تبادل المعارف والخبرات، وذلك لأن المشكلة الاقتصادية أصبحت مستندة على كفاءة استخدام وفرة المعلومات التي تمثل الأصول الرئيسية لأي دولة تسعى إلى تحقيق معدلات نمو عالية في جميع المجالات، وفى هذا الصدد فإن التحول إلى اقتصاد المعرفة يتطلب تكاثف جميع الجهات للعمل وفق استراتيجية واضحة، بالإضافة إلى أهمية اعتماد سياسات تدريب ناجعة من خلال التعامل مع مؤسسات تنموية ومهنية مرموقة متخصصة تساعد على بلورة وتحقيق التأهيل المنشود، وهذا الأمر يتطلب الإدارة الفاعلة المدركة لأهمية تكوين وتأهيل الكوادر في ظل سياسة حكومية تهدف إلى إرساء دعامات أساسية للرفع من كفاءة وفعالية كافة القطاعات.

6- أشار المبحوثون إلى إعطاء الأهمية المطلقة للعامل الليبي الكفء والفعال ذي المهارات والقدرات الإبداعية وتحسين ظروف عمله فيما يتعلق بمعدلات الأجور والتأمينات الصحية للرفع من إنتاجيته التي في الواقع بلغت أدنى مستوياتها لأسباب عدة من أهمها:

- ضعف أساليب التدريس المعتمدة في ليبيا، واعتمادها على الطرق التقليدية، وانخفاض درجة التفاعل بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.
- سوء مخرجات التعليم وسوء التخطيط لعدم التوازن بين التخصصات ومتطلبات سوق العمل، وغياب النواحي الفنية في التعليم.
- التركيز على الكليات وغياب المعاهد المهنية، التي تعتبر أساس العمل المهني السليم.

7- أما فيما يتعلق بالسياسة التي ينبغي التركيز عليها، فقد رجح المبحوثون اعتماد سياسة التركيز في الوقت الحالي من خلال توجيه الاستثمارات نحو المجالات التي تمتلك فيها الدولة مزايا نسبية، وتضيف قيمة لها، وخاصة على صعيد ميزان المدفوعات، وعلى هذا الأساس ينبغي أن تبنى التحالفات لدخول أسواق جديدة وتغيير أماكن الأنشطة بأنواعها لتخفيض التكاليف.

8- أهمية التركيز على كفاءة القاعدة الإنتاجية والخدمة، وذلك لما تعانيه ليبيا من ندرة في العرض المحلي فيما يتعلق بالسلع والخدمات، وما له من آثار في تسرب جزء كبير من الدخل وترسيخ ثقافة المجتمع المستهلك، وضعف المنافسة محليا.

9- تبين ضعف الالتزام بمعايير الجودة والمواصفات القياسية للسلع والخدمات، الأمر الذى أدى إلى انخفاض قدرة الصناعات المحلية على الانتقال إلى الأسواق العالمية، إضافة إلى ضعف صمودها بالداخل أمام المنتجات الخارجية، وهنا أشار أغلب المبحوثين إلى ضرورة البدء في برنامج للتطوير يستهدف المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية، وتعزيز أواصر الصلة بينها وبين قطاعات ومؤسسات الدولة.

10- أكد أحد المبحوثين على أهمية الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، وخاصة الدول المتقدمة على غرار ألمانيا وما حققته من تقدم خلال(10) سنوات وكذلك اليابان وماليزيا.

11- وبالنسبة لآلية عمل النموذج فقد بين المبحوثون بأن تكون في إطار تبني منظور عربي إسلامي للتنمية، يقوم على أساس تشجيع الاندماج وتكوين التحالفات بين هذه الدول، وإعادة رسم خريطة توزيع الصناعات طبقا للمزايا التنافسية في كل دولة، والتعاون في مجال تنسيق السياسات والتشريعات على اعتبار أن مواءمة تلك التشريعات تمثل صور التعاون والتنسيق تمهيداً لتكامل ناجح وفعال، إضافة إلى فتح الأسواق أمام المنتجات والخدمات لإتاحة الفرصة لامتلاك موارد وقنوات جديدة.

12- وأخيرا تم التأكيد على أهمية سيادة القيم الأخلاقية وارتفاع الشعور بالانتماء للوطن وما لذلك من آثار إيجابية في مجال الأعمال، وتحقيق الاستعمال الرشيد للموارد العامة والخاصة والرفع من مستويات الكفاءة، والحرص على مقدرات الاقتصاد الوطني. فالبعد عن الغش والرشوة والاحتكار والاستغلال والأنانية والوساطة والمحسوبية والقضاء على كافة صور الفساد، وفي المقابل انتشار قيم

13- الصدق والعدل والتعاون وحب الوطن، وتغليب المصلحة العامة، والحرص على أداء الواجب، والالتزام واحترام السياسات العامة، كلها أمور تجعل من بيئة الأعمال مناخاً طيباً تنمو فيه قيم التعاون وتزداد فيه الكفاءة ويرتفع فيه الأداء إلى المستويات المنشودة.

التوصـــيات

من خلال العرض السابق لمجموعة الأساليب التي تؤدي إلى الوصول لمستوى عالٍ من التنافسية يتضح أن أغلب هذه الأساليب تعتمد بشكل كبير على قدرة الدولة في دعمها وتحسينها، وقد حاولنا اختصارها في النقاط التالية:

1- يجب تحويل جزء من أولويات الإنفاق العام في المجالات الحكومية والسياسية إلى الجوانب المهملة ذات العوائد الاقتصادية المترفعة التي تساعد على تحسين القدرة التنافسية.
2- وجوب المحافظة على أسعار صرف تنافسية.
3- إزالة معوقات دخول الشركات الأجنبية والشركات المحلية وأن تتنافس في ظل شروط متساوية تقريبًا.
4- توفير ضمانات للمستثمر المحلي والأجنبي من أجل تشجيع الاستثمار.
5- تسهيل فرص الحصول على التمويل عن طريق إصلاح السوق المالية وتطوير عمل الجهاز المصرفي.
6- تخفيف الأعباء الجمركية المفروضة على واردات القطاع الخاص وصادراته.
7- تشجيع الصادرات الوطنية وزيادة قدرتها التنافسية من خلال إعفاء الأرباح الناتجة عن الصادرات الوطنية من الضرائب وتقديم تمويل خاص لتشجيع الصادرات بتسهيلات أكبر.
8- دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة؛ لأن حجم الاستثمار فيها يقل كثيراً عن حجم الاستثمار في المشاريع الكبيرة.
9- توفير برامج تطويرية لزيادة الوعي وبناء القدرات لدى القطاعين العام والخاص، ونشر الوعي حول مقاييس ومعايير الجودة والنوعية المستخدمة من قبل المنظمات الإقليمية والدولية من أجل إدخالها في الصناعة المحلية لتطويرها، ومن ثم تسهيل الدخول إلى الأسواق الدولية .
10- دعم إدخال التقنيات وأنظمة المعلومات الحديثة في المؤسسات العامة والخاصة وتشجيع توظيف تلك التقنيات وتطويرها باستمرار، ونشر ثقافة الإبداع والتطوير في المجتمع من خلال إقامة المراكز العلمية لتشجيع الباحثين وتقديم الحوافز المكافآت للمتميزين.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

1- العيسوى، إبراهيم (2000). دور الدولة والتعاون العربي في رفع القدرة التنافسية، مجلة المستقبل العربي، العدد(254).
2- الصادق، توفيق (1999). القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
3- الجوزي، جميلة (2011). دور الإبداع التكنولوجي في تعزيز القدرة التنافسية للدول العربية، جامعة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 11.
4- أحمد، زغدار (2011). التنافسية والبدائل الاستراتيجية، دار جديد للنشر والتوزيع، الأردن.
5- المحمود، صالح ورزق، محمود (2003). مدخل إدارة التكلفة الاستراتيجية لدعم القدرة التنافسية للشركات المساهمة السعودية في ظل متغيرات النظام العالمي الجديد، السعودية.
6- العامري، صالح والغالبي، طاهر (2011). الأداء والأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع ط3، 2011، الأردن.
7- نوير، طارق (2003). دور الحكومة الداعم للتنافسية "حالة مصر"، المعهد العربي للتخطيط.
8- عمرو، عدنان (2004). مبادئ القانون الإداري، منشأة المعارف الاسكندرية، ط2.

9- السعدون، عبد الوهاب (1997). صناعة البتروكيماويات الخليجية على مشارف القرن الحادي والعشرين، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد23، العدد81.
10- بن عنتر، عبد الرحمن (2006). إدارة الجودة الشاملة كتوجه تنافسي في المنظمات المعاصرة، مجلة الباحث، جامعة بومرداس، العدد6.
11- عاطف، عبد الكريم (2008). مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات، مركز الدراسات والبحوث اليمني، اليمن.
12- زيننـي، فريدة وشيشة، نوال (2010). دور التحالفات للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات الدولية العربية، الملتقى الدولي الرابع للمنافسة.
13- بن نذير، نصر الدين (2002). الإبداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
14- غالب، ياسين (1999). الإدارة الدولية مدخل استراتيجي، دار البازوري، الأردن.
15- سلامة، صفات (2011). بيئة العمل من أفضل المقومات لرضا الموظفين ونجاح مؤسسات العمل، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11972.
16- وزارة التجارة المصرية (2004). تقرير استراتيجية تنمية الصادرات المصرية، السنة الثالثة.
17- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2013). تقرير التجارة والتنمية، الأمم المتحدة.
18- صندوق النقد الدولي- مشاورات المادة الرابعة لعام (2013). بيان ختامي، ليبيا.
19- تقرير حول القدرة التنافسية لسنة (2012)، وزارة التنمية الجهوية والتخطيط، المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية.
20- المعهد العربي للتخطيط بالكويت (2003).

ثانيا: المراجع الأجنبية

1- Brace L., "the outlook for globalization". (Interview With professor Gorge S.y" p of the University of California At Los Angeles).
2- Debonneuil, Michele., Fontagné, Lionel, (2003), "Competitive", Conseil 'Analyses ***économiques***, Paris.
3- Siggel, Eckhard (2007) the Many Dimensions of Competitiveness, CESI overnice summer Institute.
4- Geneva, (1999)," world economic forum, "world Competitiveness.
5- Stancn, Ion, (2006), "Methods to In Cease the Competitiveness in Industry. "Craiova.
6- http://www.askoxford.com
7- www.arabianbusieess.com pm12.30, 2013.10.20